African Journal of Advanced Studies in Humanities and Social Sciences (AJASHSS)
المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية
Online-ISSN: 2957-5907
Volume 5, Issue 3, 2026
Page No: 561-570
Website: https://aaasjournals.com/index.php/ajashss/index
Arab Impact factor 2025: 0.83 **SJIFactor 2024: 6.856** **ISI 2025: 1.191**

Obstacles to security and peace and their repercussions on the Sahel and Sahara region

Mohammed Ali Salim [1*], Saddam Ali Al-Hasik [2]
[1,2] Department of Political Science, Faculty of Economics, El-Mergeb University, Al-Khums, Libya

معوقات الأمن والسلم وتداعياته على منطقة الساحل والصحراء

محمد علي سليم [1*]، صدام علي الهصيك [2]
[2،1] قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد، جامعة المرقب، الخمس، ليبيا

[*] *Corresponding author: maabdual@elmergib.edu.ly*

Received: June 15, 2026	Accepted: August 20, 2026	Published: September 02, 2026

Abstract:
The issue of security and social peace in the Sahel and Sahara region is of paramount importance due to its impact on all countries in the region, and consequently on European countries, at all political, economic, social, and security levels, particularly with regard to terrorism, crime, drug trafficking, human trafficking, and other related issues. With the increasing severity of security challenges, it has become essential for countries to work on protecting their national security and finding solutions to these security threats. The Sahel and Sahara region extends along the entire desert belt from the Atlantic Ocean in the west to the Red Sea in the east, and includes several countries, including North African countries such as Senegal, Mali, Mauritania, Niger, Chad, Sudan, and Burkina Faso. The countries of the region share many similarities, including their size, economic conditions, the escalation of armed conflicts, and the exacerbation of security disputes.

Keywords: The Sahel and Sahara region, obstacles to social peace and security, national security.

الملخص
تُعدّ قضية الأمن والسلام الاجتماعي في منطقة الساحل والصحراء ذات أهمية بالغة نظرًا لتأثيراتها على جميع دول المنطقة، وبالتالي على الدول الأوروبية، على جميع المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، لا سيما فيما يتعلق بالإرهاب والجريمة وتهريب المخدرات والاتجار بالبشر وغيرها من القضايا ذات الصلة. ومع تزايد حدة التحديات الأمنية، بات من الضروري للدول العمل على حماية أمنها القومي وإيجاد حلول لهذه التهديدات الأمنية. تمتد منطقة الساحل والصحراء على طول الحزام الصحراوي بأكمله من المحيط الأطلسي غربًا إلى البحر الأحمر شرقًا، وتضمّ العديد من الدول، بما فيها دول شمال أفريقية مثل السنغال ومالي وموريتانيا والنيجر وتشاد والسودان وبوركينا فاسو. وتوجد العديد من القواسم المشتركة بين دول المنطقة، بما في ذلك مساحتها وظروفها الاقتصادية وتصاعد النزاعات المسلحة وتفاقم الخلافات الأمنية.

الكلمات المفتاحية: منطقة الساحل والصحراء، معوقات الأمن والسلم الاجتماعي، الامن القومي.

مقدمة

تُعدّ منطقة الساحل والصحراء من المناطق الجيوسياسية التي حظيت باهتمام العديد من القوى الإقليمية والدولية. وتسعى هذه القوى، مثل فرنسا والصين وروسيا وغيرها، إلى استغلال تدخلها في المنطقة لحماية مصالحها والحفاظ على وجودها التقليدي. ويُعتبر الساحل الأفريقي من أكثر المناطق اضطرابًا من الناحية الأمنية، مما كان له أثر بالغ على جوانبه الاقتصادية والاجتماعية. وقد أثرت هذه المتغيرات سلبًا على أمن المنطقة وعلى الدول المجاورة، حيث ازداد الوضع الأمني في المنطقة تعقيداً، إذ امتدت التهديدات من منطقة الساحل والصحراء لتصل إلى الدول الأوروبية والدول العربية المجاورة -مثل ليبيا- مما حول

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

المنطقة إلى معقل للتنظيمات الإرهابية، والجريمة المنظمة، وتهريب الأسلحة، وغيرها من الأنشطة غير المشروعة. وقد أدى ذلك إلى تفاقم التحديات التي تواجهها دول المنطقة، مما خلق حاجة ملحة لدى الباحثين والمتخصصين في العلاقات الدولية لدراسة هذه القضية.

التعريفات الإجرائية:

الأمن، هو حالة الاستقرار أو عدم الاستقرار في منطقة معينة، ومدى قدرة تلك المنطقة على حماية حدودها وأفرادها وممتلكاتها من أي تهديدات.

منطقة الساحل والصحراء، تُشير منطقة الساحل والصحراء إلى نطاق جغرافي وجيوسياسي يمتد في شمال ووسط وغرب أفريقيا، حيث يُطلق المصطلح على مستويين رئيسيين:

1. التحديد الجغرافي والبيئي
2. التحديد السياسي والإقليمي (تجمع س-ص)

الأمن القومي، وهو قدرة الدولة على حماية نفسها على جميع المستويات ضد أي تهديدات خارجية

السلم الاجتماعي، وهو حالة من الانسجام والتعايش السلمي بين مكونات الشعب من خلال الديمقراطية والعدالة والثقة.

المشكلة البحثية

تتمحور مشكلة البحث حول السؤال التالي: ما هي أهم العقبات التي تحول دون تحقيق الأمن والسلام في منطقة الساحل والصحراء؟

الأسئلة الفرعية:

1. هل أثرت النزاعات المسلحة على عدم الاستقرار في المنطقة؟

2. ما هي العوامل التي أدت إلى تأخير عملية التنمية في المنطقة؟

وانطلاقًا من هذه المشكلة، يمكن صياغة الفرضيتين التاليتين:

أولًا، كان للوضع الراهن في منطقة الساحل والصحراء تأثير وتداعيات على أمن المنطقة واستقرارها.

ثانيًا، يُؤثر وجود بعض القوى الإقليمية والدولية سلبًا على استقرار المنطقة.

أهداف البحث: يسعى الباحث إلى تحقيق العديد من الأهداف، وهي كالتالي:

1. تحديد أهم المخاطر المحيطة بدول الساحل والصحراء.

2. تحديد أهم الجماعات الإرهابية التي تهدد الاستقرار في المنطقة، ومحاولة إيجاد سبل للحد من مخاطرها.

3. تحديد أهم العقبات التي تواجه عملية التنمية في منطقة الساحل والصحراء.

4. التركيز على التحديات الأمنية الرئيسية التي تواجه دول منطقة الساحل والصحراء.

5. تسريع عملية بناء الدولة الليبية لمعالجة المشكلات الأمنية التي ألحقت الضرر بالبلاد نفسها وبدول شمال البحر الأبيض المتوسط.

أهمية البحث:

1. يُعد موضوع معوقات الأمن والسلام في المنطقة بالغ الأهمية نظرًا لخطورته على السلم الاجتماعي، وما نتج عنه من حروب ونزاعات وأعمال عنف ابتليت بها شعوب المنطقة.
2. لا يُشترط على المنطقة، باعتبارها إحدى دولها، معالجة قضية الهجرة غير الشرعية والتهريب، نظرًا لوضعها كمنطقة عبور. لذلك، كان من الضروري للباحث تحديد هذه التهديدات ومحاولة إيجاد حلول لها، إذ قد تختلف عن الأضرار التي لحقت بليبيا.
3. تحديد بعض أدوار القوى الدولية في احتواء الأزمة. المنهجية: تُعد المنهجية العلمية من أهم الوسائل لإجراء دراسة علمية.
4. فهم أهداف أوروبا الرامية إلى توسيع نفوذها على دول المنطقة بذريعة حماية أمنها.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

5. يكتسي هذا الموضوع أهمية كبيرة بالنسبة للدراسات الأمنية الأكاديمية، إذ يتيح تحديد ورصد التهديدات التي تواجهها دول المنطقة.

مناهج الدراسة.

انطلاقًا من هذا الأساس، تم اختيار المناهج المناسبة للبحث.

المنهج التاريخي الذي يتتبع التطور التاريخي للأزمات في منطقة الساحل والصحراء الكبرى والأسباب التي أدت إليها...

المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم تحليل ودراسة الظواهر والأحداث التي أعاقت الأمن والسلام في المنطقة.

الدراسات السابقة:

1. **دراسة خالد الهنشيري:** "الحدود البرية لدول الساحل وأثرها على أمن ليبيا واستقرارها". خلصت الدراسة إلى أن الهجرة غير الشرعية لعبت دوراً بارزاً فيما يتعلق بالاستقرار والسلم في دول الساحل؛ إلا أنها لم تتطرق إلى مخاطر التهريب وتجارة السلاح التي جلبت الحرب والنزاع إلى المنطقة.

2. **دراسة محفوظ ولد السالك:** "هشاشة الدولة كتهديد لكيان الدولة في منطقة الساحل". خلصت الدراسة إلى أن استمرار هشاشة الدولة يهدد الاستقرار ما لم تتم معالجة الأسباب الجذرية للأزمة، بدلاً من الاكتفاء بمعالجة مظاهرها الخارجية فحسب. وستتناول هذه الدراسة دور التدخلات الخارجية وتأثيرها على الاستقرار السياسي لدول منطقة الساحل والصحراء.

3. **دراسة طارق صالح عبد النبي وآخرين:** "االتوظيف السياسي للهجرة غير الشرعية في دول الساحل وتداعياته على الدولة الليبية (2011–2017)". خلصت الدراسة إلى تسليط الضوء على أثر الهجرة على ليبيا، لكنها لم تتناول مسألة المنظمات الإقليمية والدولية وعجزها عن حفظ الأمن والسلم في المنطقة.

تقسيمات البحث.

قُسِّم البحث إلى ثلاثة مباحث كل منهما مُقسَّم بدوره إلى مطلبين فرعيين، كما يلي:

المبحث الأول: الصراعات الداخلية وتصاعد النشاط الإرهابي.

المطلب الأول: النزاعات الداخلية وفشل بناء الدولة.

المطلب الثاني: تهديدات الحركات الإرهابية في منطقة الساحل والصحراء.

المبحث الثاني: التدخلات الأجنبية وانعكاساتها على الاستقرار على دول الساحل.

المطلب الأول: التدخل الأجنبي في دول الساحل.

المطلب الثاني: مظاهر التدخل الأجنبي وتداعياته على استقرار دول الساحل.

المبحث الثالث: المنظمات الإقليمية والدولية واستراتيجيتها لمواجهة التحديات الأمنية لدول الساحل.

المطلب الأول: المنظمات الإقليمية والدولية لدول الساحل.

المطلب الثاني: أهم الإستراتيجيات لمواجهة التحديات الأمنية في المنطقة.

المبحث الأول: الصراعات الداخلية وتصاعد النشاط الإرهابي.

المطلب الأول: النزاعات الداخلية وفشل بناء الدولة.

تُعدّ مشكلة بناء الدولة في أفريقيا عمومًا، وفي دول الساحل والصحراء خصوصًا، عقبةً رئيسية. ويعود ذلك إلى أنظمة ما بعد الاستعمار وفرضها لأيديولوجيات تمليها السلطة الحاكمة لضمان ولاء الشعب. وقد خالفت هذه الحكومات هذه الشروط، مما أدى إلى غياب الحريات، وعدم انتقال السلطة سلميًا، وغير ذلك من المشكلات. (حمدي فصيلة عبد الرحمن، 190/10/9). منذ الاستقلال، كان نظام الحكم السائد في هذه الدول نظام الحزب الواحد مع تدخل مباشر من القادة العسكريين. حتى أن عملية الإصلاح نحو نظام ديمقراطي كانت سطحية. ومن أبرز التحديات التي تواجه بناء الدولة في دول الساحل والصحراء الصراع على السلطة وتكرار الانقلابات العسكرية. وينبع هذا من الاختلافات العرقية والقبلية، مما يؤدي إلى تبني

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

القبلية كوسيلة للوصول إلى السلطة واحتكارها. فعلى سبيل المثال، ينبع الصراع في موريتانيا من النزاع بين العرب والسود الذين يسيطرون على السلطة، وفي السودان، من الصراع بين المسلمين والمسيحيين، وبين الطوارق وقبائل أفريقية أخرى في النيجر وتشاد. وتعاني العملية السياسية في هذه البلدان من أزمة في المشاركة السياسية، وتراجع في مبدأ الشرعية، وتدخل أجنبي، وانعدام الشعور بالمواطنة لدى هذه الشعوب، وفشل في توزيع الثروة فيما بينها. (شاكر، 2016، ص 331)، وتُظهر مؤشرات منظمة الشفافية الدولية لمنطقة الساحل والصحراء معدلات منخفضة، تفاقمت بسبب غياب العدالة الاجتماعية، وعدم المساواة في توزيع الثروة، واتساع فجوة الفقر بين شعوب هذه البلدان. وقد عانت منطقة الساحل والصحراء من صراعات وحروب داخلية عديدة، لا سيما على طول حدودها. ومن الأمثلة على ذلك النزاع بين ليبيا وتشاد حول قطاع أوزو، والنزاع بين موريتانيا والسنغال، والنزاع بين مالي وبوركينا فاسو. وفيما يتعلق بالحرب الليبية على قطاع أوزو، التي أسفرت عن آلاف الضحايا من كلا الجانبين، فقد أُحيلت القضية إلى محكمة العدل الدولية، التي قضت عام 1994 بأن القطاع تابع لتشاد. وتُعد قضية الطوارق إحدى المعضلات التي تواجه دول الساحل والصحراء، خاصةً في ظل مطالبهم بالاستقلال وإقامة دولتهم أو منطقتهم الخاصة. حيث تنتشر قبائل الطوارق في عدة دول، منها ليبيا وتشاد والنيجر ومالي، حيث ظهرت حركات مسلحة عديدة، مثل الاشتباكات بين قوات الطوارق والقوات الحكومية في النيجر، وكذلك في تشاد ومالي. (اونوها فريدوم 2013، ص16) .

حاولت بعض القوى الإقليمية، ولا سيما الجزائر، التدخل لحل النزاع بين قبائل الطوارق والحكومة المالية. وكان هدفها منع الجماعات الإرهابية من استغلال الأزمة المالية، ووضع المفاوضات في سياق دول الساحل والصحراء، سعياً لإيجاد حلول للأزمة. (بن فلا أمينة، 2018، ص 82).

المطلب الثاني: تهديدات الحركات الإرهابية في منطقة الساحل والصحراء.

يُعدّ مفهوم الإرهاب موضوعًا مثيرًا للجدل بين المفكرين وصنّاع القرار. وتنشأ الاختلافات في تعريف الإرهاب من عدة عوامل، أهمها الاختلافات الأيديولوجية، وتضارب المصالح السياسية، والمنظور الذي تُحلّل من خلاله الأحداث، سواءً ارتكبها أفراد أو جماعات أو دول. ونتيجةً لذلك، يتسم مفهوم الإرهاب بالديناميكية والسيولة، مما يؤدي إلى الخلط بين مفهومي الدفاع المشروع عن النفس وأعمال العدوان غير المبررة من قِبل الدول أو الجماعات (مجدان فصيلة محمد، 2016، ص 21). وقد جرّمت العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية الأنشطة والأعمال العدائية، بما في ذلك الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب لعام 1988 والاتفاقية الأوروبية لمكافحة الإرهاب لعام 1976، وغيرها. شملت الأنشطة الإرهابية استخدام المتفجرات والقذائف ضد المدنيين والدبلوماسيين، والاختطاف، وتهديد سلامة الطيران المدني، وإلحاق الضرر بالبيئة أو المنشآت العامة والخاصة، والإضرار بالموارد الطبيعية للدول، وغيرها من الأعمال المماثلة. في عام 2018، بدأت أنشطة الحركات الإرهابية في منطقة الساحل والصحراء في أوائل التسعينيات، مدفوعة بدوافع سياسية وعرقية ودينية. توسعت هذه الحركات وانتشرت بفضل دعم بعض القوى المحلية والدولية، لتصبح إحدى أكثر القضايا إلحاحًا التي تواجه منطقة الساحل والصحراء.

ومن أبرز المنظمات الإرهابية في المنطقة.

1 - تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.

بدأ هذا التنظيم في الجزائر عام 1992، ونفذ عمليات اغتيال لقضاة عسكريين رفيعي المستوى وهجمات على قواعد عسكرية. تعود أسباب هذه العمليات الإرهابية إلى قيام الحكومة الجزائرية بحل الجبهة الإسلامية للإنقاذ وحظر أنشطتها. بدأت هذه الجماعات بالدعوة إلى أعمال عدائية ضد الحكومة الجزائرية، وتجنيد أنصار الجبهة الإسلامية للإنقاذ، والدعوة إلى العمل المسلح باسم الجماعات السلفية. وسرعان ما تحولت إلى تنظيم القاعدة، الذي ازداد نشاطه في الجزائر، مما أسفر عن آلاف الضحايا. وبسبب الضغط المتزايد من القوات الجزائرية على التنظيم، اضطر إلى الانتقال إلى الصحراء الكبرى. واتجه نحو مالي والنيجر بحثًا عن الأسلحة والذخيرة، وأصبحت الصحراء مركزًا لعملياته. ثم انتقل إلى جبال كبسي في شمال تشاد، على الحدود مع ليبيا، حيث اعترضته القوات التشادية. وقامت هذه القوات باعتقال زعيم تنظيم القاعدة، عبد

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الرزاق البار، الذي سُلم بعد ذلك إلى السلطات الجزائرية بوساطة ليبية. (إدريس فاسيلا حنان، 2018، ص 86).

بدأ نشاط تنظيم القاعدة في منطقة الصحراء الكبرى بقيادة عبد الحميد أبو زيد، الذي خلف زعيم التنظيم السابق الذي تم اعتقاله. أسس أبو زيد جماعة الفاتحين، التي انضمت إلى إمارة الصحراء الكبرى سنة 2007م . نفذت هذه الجماعة أنشطتها، داعيةً إلى الجهاد في مالي والنيجر، وشنّت العديد من العمليات القتالية، واختطفت رهائن من مبعوثي الأمم المتحدة، الذين أُطلق سراحهم لاحقًا مقابل فدية. كما اختطفت مجموعة من العاملات الإسبانيات في موريتانيا، من بين ضحايا آخرين. أدت هذه العمليات إلى نشوب خلاف بين هذه الفصائل حول قيادة إمارة الصحراء الكبرى، مما أسفر عن انفصال تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي عن حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا (موجاو). وظهرت جماعات إرهابية جديدة في منطقة الساحل والصحراء الكبرى (عطوة ، رشا، 2022، ص 101).

2- تنظيم الدولة الإسلامية في بلاد المغرب الإسلامي (داعش) .

تأسس تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا، وانتشر على نطاق واسع في المنطقة بسبب الفراغ الأمني وعجز الدولة عن مواجهة هذه الأنشطة، حتى تزايدت أعدادها. انطلقت هذه الجماعات المسلحة، بعد سيطرتها على المدن السورية وحصولها على كميات كبيرة من الأسلحة والذخائر، من منطقة الساحل والصحراء الكبرى، بدءًا من مصر ثم ليبيا تحت مسمى "جيش الإسلام". وشددت قبضتها على العديد من المدن الليبية، بما فيها درنة وسرت، ثم اتجهت نحو المدن الجنوبية، ونفذت عمليات إرهابية عديدة، من بينها إعدام أقباط مصريين في مواقع ومخيمات ليبية مختلفة، بالإضافة إلى قطع الطريق الصحراوي وعمليات أخرى. وأدى ذلك إلى نزوح العديد من المواطنين الليبيين والعديد من أفراد القوات المسلحة. وبدأ نشاط تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) في تونس بعد عودة العديد من المقاتلين من سوريا والعراق، ونفذ هناك عمليات إرهابية عديدة، منها العملية التي نفذها في مدينة سوسة السياحية وبعض الفنادق، والعمليات التي جرت في جبال الشعباني، والتي أسفرت عن مقتل العديد من الضحايا. كما شمل نشاط داعش عمليات إرهابية في الجزائر بالتعاون مع تنظيم القاعدة بقيادة مختار بلمختار، وتنفيذ العديد من العمليات. (عمر خيري، 2022، ص 66). وبدأ نشاط داعش أيضًا في النيجر. كانت عمليات تنظيم داعش في نيجيريا واسعة النطاق، حتى سيطر على ما يقارب 20% من مساحة نيجيريا، وعُرف باسم بوكو حرام. كما انضمت جماعات تابعة لتنظيم القاعدة إلى داعش في مالي، وأطلقت على نفسها اسم المرابطون، ونفذت العديد من العمليات الإرهابية، لا سيما بعد حصولها على كميات كبيرة من الأسلحة من ليبيا نتيجة الفراغ الأمني وبيع هذه الأسلحة من قبل المهربين وتجار الأسلحة. (عمر خيري، 2020، ص 75).

3- الحركات الجهاديه في غرب افريقيا.

بدا توسع حركات القيادة في شمال افريقيا بدأيه في التقارب مع التنظيمات الإسلامية في المنطقة وبذات تتبلور حركات جديده ومنع حركه الجهاد والتوحيد في غرب افريقيا فقامت بنشاطات ارهابيه منها مهاجمه مخيم اللاجئين واختطاف ثلاثة افراد من منظمه غوت اللاجئين من اصول أوروبية في منطقه تندوف سنه 2011، ومع زياده نشاطات تلك الحركة بدأ الخلاف يبدا بين اعضاء التنظيم لأجل قيادة الحركة الى جانب الاختلاف في اقتسام اموال تجارة المخدرات والتهريب والفدية عن المخطوفين كما قامت الحركة بعمليات قتاليه في شمال مالي لمساعده المتمردين ثم انتقل نشاطها الى النيجر والتشاد والقيام بعمليات قتاليه ضد حكومات تلك الدول. قام زعيم الطوارق ايادغ غالي بتأسيس حركة أنصار الدين وانضمام العديد من قبائل الطوارق في الصحراء خاصه ان اعداد كبيره منهم قد شاركوا في القتال في ليبيا وحصولهم على كميات كبيره من الأسلحة والمعدات والسيارات وبذات اولى عملياتهم في منطقه أزواء والقيام بعمليات قتاليه ضد القوات الفرنسية الموالية للحكومة والسيطرة على بعض المواقع العسكرية الثابتة التابعة لحكومة النيجر، (عبيد، بشرى 2018 صاد 2010).

نشأت حركه جهاديه اخرى في شمال نيجيريا تدعى بوكو حرام سنه 2011 م، وقد طالبت بالاهتمام بالتعليم الاسلامي وضد التهميش وتحسين حياه المسلمين في نيجيريا وبدء مواجهتها مع الحكومة سقط زعيم الحركة محمد يوسف ومبا يعة زعيم جديد للحركة يدعى يوسف البغدادي والذي طالب بأنشاء دوله اسلاميه شمال نيجيريا ووسعت الحركة من نشاطها إلى تشاد والنيجر والكاميرون، (رسولي، أسماء، 2018، ص 180)

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

المبحث الثاني: التدخلات الأجنبية وانعكاساتها على الاستقرار على دول الساحل.

المطلب الأول: التدخل الأجنبي في دول الساحل.

تعاني الدول الأفريقية، بما فيها دول الساحل والصحراء، من مشاكل هيكلية عديدة، كارتفاع الدين العام، والتخلف المتفشي، وتصاعد النزاعات والخلافات الداخلية، والعجز عن إرساء نظام ديمقراطي، وسيادة القانون، وبناء دولة القانون والمؤسسات الدستورية (نادين، 2008، ص 11). من هذا المنطلق، أصبحت هذه الدول عاجزة عن إدارة أزماتها، مما أثر بشدة على حياة الشعوب الأفريقية، وفتح الباب أمام التدخلات الأجنبية والتي تعمل جاهده في خدمة مصالحها، وأصبح الطريق في التنافس بين هذه الدول مفتوحاً. (فازية، 2020، ص 254).

ومن أبرز الدول المتورطة في التدخل في الشؤون الداخلية لدول الساحل والصحراء: الولايات المتحدة الامريكية، وفرنسا التي لها وجود تاريخي في هذه الدول، وروسيا، والصين، وبريطانيا. وبالتالي، تُعدّ التدخلات الخارجية عاملاً رئيسياً في عدم استقرار هذه الدول، وفي عدم احترام سيادة الدول الأفريقية، ومن أهم المؤشرات التي تُبيّن ذلك... يتفاقم عدم الاستقرار السياسي في دول الساحل والصحراء بسبب مشاكل ديموغرافية، كالتوزيع السكاني غير المتكافئ بين المناطق، والاختلافات اللغوية والعرقية والدينية، وانعدام العدالة الاجتماعية، حيث تسيطر أقليات صغيرة على الأغلبية المهمشة. أما اقتصادياً، فيُلاحظ تأخر في التنمية الاقتصادية، وتوزيع غير عادل للثروة، وتفاوت في الأجور، وارتفاع في أسعار الصرف، مما يُؤدي إلى ضعف شديد في قيمة العملات المحلية مقابل العملات الأجنبية. وقد أثّر ذلك سلباً على الأسعار، وخفّض الاستثمار. (عياد، 2017، ص 12)

ساهمت كل هذه العوامل في انتشار الفقر والعوز والأوبئة والأمراض وعدم الاستقرار، مما أدى إلى استياء وسخط واسع النطاق بين سكان المنطقة. وبدأوا يعانون من الهجرة وتكاثر الجريمة المنظمة، مثل تهريب المخدرات والأسلحة والاتجار بالبشر (بن بر- لهوم، 2019، ص 188).

قد فاقم التنافس الدولي على دول الساحل المشاكل القائمة، مثل النزاعات الحدودية والصراعات العرقية، كما هو الحال بين القبائل الهوتو والتوتس في رواندا وبورنودي، وأدت سياسات التهميش التي انتهجتها هذه الجماعات إلى مجازر جماعية، كان للاستعمار البلجيكي دورٌ فيها (جوابي،2018، ص 232).

المطلب الثاني: مظاهر التدخل الأجنبي وتداعياته على استقرار دول الساحل.

1 مظاهر التدخل الخارجي لدول الساحل.

تشمل هذه المظاهر ازدياد نشاط الحركات الإرهابية في المنطقة، ومحدودية قدرات هذه الدول من حيث القوة العسكرية والقوات المدربة. ومع اتساع حزام الصحراء، الذي يُعد ملاذاً آمناً لهذه الجماعات، تم تعزيز وجود القوات العسكرية الأجنبية داخل هذه الدول بناءً على طلب رؤساء حكوماتها (بومدين،2016، ص 31).

بدأت القوات الفرنسية، التي كان وجودها في هذه المناطق تقليديًا، المشاركة في هذه الحملة، وبدأت بالانتشار بالقرب من المناطق الحيوية ومراكز إنتاج النفط والطرق الاستراتيجية الهامة في المنطقة. (فازية 2020، ص 264).

وفي هذا السياق، أكد وزير الدفاع الفرنسي (فلورانس بارلي) أن الحرب في مالي ستكون طويلة الأمد، وأن جميع التدابير قيد الدراسة لضمان أقصى قدر من الفعالية لعمليات مكافحة الإرهاب في المنطقة. ويُقدّر عدد القوات الفرنسية في منطقة الساحل بنحو 4500 جندي، منتشرين لمكافحة الإرهاب من خلال عمليتي سرفال وبرخان. وعلى الرغم من هذا الوجود، استمر النشاط الإرهابي، وتصاعد العنف في شمال مالي، ثم في وسطها، وامتد لاحقًا إلى النيجر وبوركينا فاسو. وقد دفع هذا فرنسا إلى إعادة تموضع قواتها ونقل مركز قيادتها من نجامينا، عاصمة تشاد، إلى أثير، بالقرب من عاصمة النيجر. واعتمدت فرنسا على تعزيز وتدريب قوات الساحل والحد من قدرات القوات المسلحة الإسلامية من خلال الغارات الجوية على مواقعها. (اجتماعهم والمدينة، 2016، ص 31)

كان للولايات المتحدة الامريكية أيضًا مصلحة في منطقة الساحل، ساعيةً إلى تعزيز وجودها هناك بذريعة مكافحة الإرهاب. وقد أطلقت عدة مبادرات في هذا الصدد، مثل إنشاء قوة أفريقية لمكافحة الإرهاب، وهي

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

شراكة مكافحة الإرهاب في الصحراء، وإنشاء قيادة أمريكية جديدة، هي القيادة الأمريكية في أفريقيا (أفريكوم). ومع ذلك، انتقد القادة الأفارقة في دول الساحل والصحراء هذه المبادرات الأمريكية مرارًا وتكرارًا بسبب الغموض الذي يكتنف وجود هذه القوات، والافتقار إلى أهداف واضحة، والخوف من الهيمنة الأمريكية في المنطقة (شبانة، 2020، ص 6).

2- آثار التدخل الأجنبي على الاستقرار السياسي لدول الساحل.

وجود منافسة دولية في دول الساحل كان له أثر سلبي على الاستقرار السياسي لدول المنطقة، لا سيما وأن هذه المنافسة لم تتصاعد بعد إلى صراع، على الرغم من أنها قد تتصاعد في المستقبل القريب، مما سيزيد من حدة الأزمات في المنطقة. فقيام الولايات المتحدة الامريكية في تسوية النزاعات في سيراليون هدفه خدمة المصالح الامريكية لكي تؤمن الولايات المتحدة استثماراتها بينما تمارس في الوقت نفسه ضغوطًا على الحكومات لإدارة الأوضاع الأمنية بما يخدم مصالحها، كما هو الحال في السودان. وتسعى إلى إدارة الصراعات وإدامتها لاستخدامها كورقة ضغط ضد الحكومات الأفريقية (شبانة،2007، ص 4). ومن أبرز تداعيات التدخلات الأجنبية على أمن واستقرار منطقة الساحل ما يلي.

- انتشار العنف والنزاعات المسلحة، لا سيما وأن المنطقة لا تخضع لأي رقابة دولية. وقد تم توثيق انتهاكات حقوق الإنسان وغيرها من التجاوزات، مما يمهد الطريق للتصعيد وانتشار الفوضى، الأمر الذي أثر سلبًا على الأوضاع الأمنية والاجتماعية (بوزيد، 2020، ص 7:30).
- ضعف بناء الدولة، ما وضع هذه الدول في مصاف الدول الفاشلة، وهذه سمة مشتركة بين معظم دول الساحل، فقد أصبحت هذه الدول عاجزة عن حماية أراضيها داخليًا وخارجيًا، ما أدى إلى تراجع الاستثمار، وتدهور الأوضاع الاقتصادية، وانتشار البطالة والفساد والفقر. وقد فرّغ هذا الوضع المجال أمام الحركات الإرهابية، مُهيئًا بيئة خصبة لأنشطتها.
- تعثّر مسار التنمية، وفقًا لتقارير الأمم المتحدة، التي تُشير إلى أن دول الساحل من بين الأقل نموًا في العالم. ويُهدد هذا المؤشر المُقلق بتفاقم الفقر على الرغم من وجود موارد طبيعية وفيرة (مسكاوي، 2017، ص 26).
- اعتماد الأنظمة الحاكمة في دول الساحل على الغرب وغياب الحوكمة الرشيدة سلبًا على جميع السياسات الاقتصادية والاجتماعية. فقد انتشر الفساد، واستُغلت موارد الدولة، واكتسبت الجماعات المسلحة نفوذًا، مُمارسةً تأثيرًا مباشرًا على السلطة التنفيذية في هذه الدول (صالح، 2019، ص 110).

المبحث الثالث: المنظمات الإقليمية والدولية واستراتيجياتها في مواجهة التحديات الأمنية التي تواجه دول الساحل.

المطلب الأول: المنظمات الإقليمية والدولية لدول الساحل.

تسعى دول منطقة الساحل والصحراء إلى تعزيز السلم والأمن من خلال الانخراط في تكتلات ومنظمات إقليمية ودولية متعددة؛ اهمها.

1- "مجموعة دول الساحل الخمس" (G5 Sahel).

تأسس هذا التحالف الأمني والاقتصادي والعسكري في موريتانيا عام 2014 بهدف تنسيق الجهود بين الدول الأعضاء ـــوهي مالي وبوركينا فاسو والنيجر وتشاد وموريتانيا— مع التركيز بشكل أساسي على كبح أنشطة الجماعات الإرهابية في المنطقة. ومع ذلك، بدأت بعض الدول في الانسحاب من المجموعة، بدءاً بمالي في عام 2022، تلتها النيجر وبوركينا فاسو في عام 2023. وقد نجمت هذه الانسحابات عن اعتماد الدول الأعضاء على المساعدات الخارجية ـــولا سيما من فرنسا— لحل قضاياها الداخلية. وفي أعقاب ذلك، بادرت الدول الثلاث المنسحبة بتشكيل تحالف عسكري وأمني ودفاعي جديد يُعرف باسم "تحالف دول الساحل" (AES) (بوبوش ، 2016، ص 86).

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

2- الاتحاد الافريقي.

يُعد الاتحاد الأفريقي منظمة دولية قارية تضم 55 دولة أفريقية. وقد تأسس الاتحاد عام 2002 في مدينة ديربان بجنوب أفريقيا، ليصبح التكتل الأبرز عقب حل منظمة الوحدة الأفريقية. ويعمل الاتحاد على تعزيز التعاون الاقتصادي والسياسي والأمني بين الدول الأفريقية، كما يسعى جاهداً لتسوية النزاعات وتحقيق التكامل الاقتصادي من خلال إطلاق العديد من المبادرات الطموحة الرامية إلى ترسيخ السلام في جميع أنحاء القارة (الحربي، 2018، ص 16).

3- التعاون الثنائي والإقليمي.

تمثل هذه المنظمة تحولاً جيوسياسياً هاماً، إذ تطورت من تحالف يحظى بدعم دولي إلى تحالف إقليمي مستقل عن التدخلات الخارجية. وتشمل الأهداف الرئيسية تحقيق الاستقلال السياسي والاقتصادي والأمني؛ ومن أبرز الخطوات العملية في هذا الصدد تشكيل قوة عسكرية مشتركة -تضم 5000 جندي من مالي وبوركينا فاسو والنيجر- إلى جانب الجهود الرامية لتحقيق قدر من التكامل الاقتصادي المتبادل (مصلح، 2018، ص 68).

4- مبادرات منطقة الساحل الأفريقي:

برزت العديد من المبادرات الإقليمية التي تستهدف دول الساحل الأفريقي، وشملت قطاعات اقتصادية وتنموية وأمنية وغيرها. ويمكن استعراض أبرز هذه المبادرات على النحو التالي:

أ) المبادرة الأطلسية: أطلقها العاهل المغربي الملك محمد السادس، وتهدف هذه المبادرة إلى توفير منفذ بحري على المحيط الأطلسي للدول الحبيسة (غير الساحلية) - مثل مالي وبوركينا فاسو والنيجر وتشاد - وذلك من خلال الاستفادة من الموانئ المغربية (ظريف ،2016، ص 126)).

ب) مبادرة الجدار الأخضر أطلق الاتحاد الأفريقي، بالتعاون مع الأمم المتحدة، مبادرة "الجدار الأخضر العظيم"؛ وتهدف هذه المبادرة إلى وضع آليات لمكافحة التغير المناخي من خلال استصلاح ملايين الهكتارات من الأراضي، وذلك لضمان الأمن الغذائي وتوفير فرص العمل. (مؤتمر الأمم المتحدة لمكافحة التصحر 2026).

ت) تحالف الساحل الدولي: هو مجموعة من الشركاء الدوليين تضم الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي والبنك الإسلامي للتنمية والبنك الأفريقي للتنمية يعمل على دعم خطط التنمية المستدامة في جميع أنحاء المنطقة.

5- مبادرات المجتمع المدني.

تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة والأمن والسلم الاجتماعي، مع تعزيز التحول الديمقراطي من خلال مشاركة منظمات المجتمع المدني. وتشمل الأمثلة البارزة على ذلك مايلي:

"مبادرة السلام والتماسك الاجتماعي" -التي تضم تحالفات غير رسمية متنوعة مثل "التحالف الوطني من أجل الساحل" و"شبكة غرب أفريقيا لبناء السلام" (WANEP)- فضلاً عن مبادرة "INASA" للمشاريع المحتملة، و"صندوق تمكين الشباب والحوكمة المحلية"، وغيرها. ومع ذلك، تواجه كل هذه التحالفات مخاطر وتحديات ناجمة عن عدم الاستقرار السياسي والانقلابات العسكرية والانهيار الأمني.(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ،2026).

6- الأمم المتحدة:

تؤدي الأمم المتحدة دوراً محورياً في منطقة الساحل والصحراء، حيث تتصدى لمجموعة من التحديات الأمنية والسياسية والتنموية سعياً للحفاظ على الأمن والاستقرار الإقليميين. وتشمل المبادرات الرئيسية صياغة استراتيجية متكاملة لمنطقة الساحل، ودعم الوساطة السياسية من خلال المفاوضات بين مختلف الأطراف لتسوية النزاعات، والجهود الرامية لمكافحة التهديدات. وبالإضافة إلى ذلك، أنشأت الأمم المتحدة برنامجاً عالمياً للتغذية لتقديم الدعم السريع والمساعدات العاجلة استجابةً لحالات الجفاف والمجاعة، مع التركيز في الوقت ذاته على التنمية المستدامة (خيري، 2019، ص 218).

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

المطلب الثاني: الاستراتيجيات الدولية الرئيسية لمواجهة التحديات الأمنية في منطقة الساحل.

نظراً لوجود العديد من المبادرات الإقليمية والدولية الرامية إلى تعزيز الأمن المجتمعي والسلم الأهلي والتنمية المستدامة، فقد أصبح من الضروري وضع استراتيجية شاملة لتحقيق هذه الأهداف (سعد، 2018، ص 46).

ومن أهم هذه الاستراتيجيات الرئيسية ما يلي:

1) **التعاون الإقليمي**: من خلال "مجموعة دول الساحل الخمس" (G5 Sahel)، التي تعمل على تعزيز التعاون الأمني والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وكذلك من خلال "المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا" (إيكواس/ECOWAS)، التي تعزز الأمن والاستقرار عبر التعاون الأمني وعمليات حفظ السلام في المنطقة؛

2) **الدعم الدولي:** ولا سيما من خلال بعثات الأمم المتحدة التي تعمل على إرساء الاستقرار في مناطق النزاع -وخاصة مالي- وتعزيز التعاون الأمني، إلى جانب العمليات العسكرية مثل "عملية برخان" (Operation Barkhane) بقيادة فرنسا، والتي تكافح الإرهاب في دول الساحل مثل مالي وتشاد والنيجر؛

3) **التنمية الاجتماعية والاقتصادية:** التي تتضمن مبادرات متنوعة تمولها منظمات دولية مثل البنك الدولي والبنك الأفريقي للتنمية؛ حيث تساعد هذه المشاريع في خفض معدلات الفقر -الذي يُعد أحد محركات التطرف- في حين أطلق الاتحاد الأوروبي أيضاً برامج تنموية تهدف إلى تعزيز الاستقرار؛ 4) التدريب وبناء القدرات، بما في ذلك البرامج التي تنفذها الولايات المتحدة وفرنسا لتدريب القوات الأمنية على عمليات مكافحة الإرهاب. (العبيدي، 2024، ص 86)

الخاتمة

واجهت منطقة الساحل والصحراء العديد من العقبات والتهديدات الأمنية التي قوّضت الأمن والسلم الأهلي. وتشمل هذه التحديات النزاعات الداخلية، وهشاشة هياكل الدولة، وانتشار العمليات الإرهابية التي تقوم بها المنظمات والحركات الجهادية، وتراجع التنمية الاقتصادية. ويعيش الكثير من سكان المنطقة الآن تحت خط الفقر، مع تزايد الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا بحثًا عن مستوى معيشي لائق. وتؤثر كل هذه العوامل على الأمن والاستقرار في المنطقة.

النتائج

1-فشل النظم السياسية في إدارة الدولة، فأصبحت مركز نشاط للعمليات الإرهابية.
2- عدم الاستقرار أدى الي تدني المستوي الاقتصادي للمجتمع.
3- التدخلات الخارجية كان لها أثر سلبي على الاستقرار بالمنطقة.
4- عدم وجود رؤيا شاملة من كافة دول المنطقة لمجابهة المشاكل والمخاطر بينهما.
5- أدت التغيرات السياسية في الدول العربية - ولا سيما ليبيا - إلى تفاقم الوضع الأمني في منطقة الساحل والصحراء، مما أثر سلباً على المنطقة بأسرها.

التوصيات

1. يجب على القوى الكبرى والمنظمات الدولية تقديم المساعدة لدول الساحل والصحراء لتعزيز التنمية الاقتصادية.
2. ينبغي استخدام التكنولوجيا المتقدمة لمكافحة الهجرة غير الشرعية وخلق فرص عمل مناسبة في منطقتي الساحل والصحراء.
3. يجب حل النزاعات بين دول المنطقة سلميًا، وتجنب الحروب التي تزيد من زعزعة استقرار اقتصادات هذه الدول.
4. ينبغي بذل الجهود للقضاء على معاقل الإرهاب وشن عمليات استباقية ضدها.
5. التنسيق الأمني بين دول الساحل والصحراء - ولا سيما ليبيا، نظراً لكونها دولة عبور.
6. الحاجة إلى تنسيق سياسي بين دول المنطقة للحد من تفاقم المشكلات الأمنية فيما بينها.
7. تحديد التداعيات والتهديدات الأمنية بهدف الحفاظ على الاستقرار والسلم، والسعي لمعالجتها.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

Compliance with ethical standards

Disclosure of conflict of interest

The authors declare that they have no conflict of interest.

قائمه المراجع

1. أنوها، فريدوم، 2013. التدخل العسكري الفرنسي الأفريقي في مالي، والمخاوف الأمنية، المركز الأفريقي للبحوث والدراسات، أبوجا، النيجر.
2. الحربي، عبد الله، 2018، مفهوم الامن مستوياته وصفاته وتهديداته، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت.
3. العبيدي، جمعه، 2024، الأوضاع الأمنية في منطقة الساحل والصحراء وانعكاساتها على الأمن الليبي، المركز الديمقراطي العربي، برلين، المانيا.
4. بوبش، محمد، 2016، التحديات الجيوسياسية في منطقه الساحل والصحراء وانعكاساته على الامن القومي العربي، مجله شؤون عربيه، القاهرة.
5. بشكيط، خالد، 2018، التهديدات في منطقة الساحل: الإرهاب والجريمة المنظمة، دراسة في حدود العلاقات. مجلة الاتجاهات القانونية، العدد 6، الجزائر.
6. بن بريهوم، ميادة، 2019، تحديات إعادة بناء الدولة: المفهوم والنظرية، المعهد المصري للدراسات السياسية، القاهرة.
7. بن نافلة، أمينة، 2018، الأمن القومي الجزائري بين التهديدات الإقليمية وبناء الأمن في منطقة الساحل والصحراء، مجلة العلوم السياسية، العدد 10، الجزائر.
8. بو زيد عماد، 2020، الساحل الأفريقي في عين الاعصار، مجلة الجيش، الجزائر
9. بومدين، عماد ،2016، أزمة الدولة في منطقة الساحل الأفريقي، مجلة قراءة افريقية، القاهرة.
10. جوابي، مراد، 2018، أثر التدخل الأجنبي في تعبئة الانقسامات الداخلية، مجلة جامعة محمد بوقارة، الجزائر.
11. خيري، جاسم، 2019، العلاقة بين المؤسسات السياسية وحكم القانون ودورها في بناء الدولة، مجله سياسات دوليه، القاهرة.
12. خالد، خفي، 2008، الأبعاد السياسية للمساعدات الإنسانية في أفريقيا، المركز الدولي للدراسات الاستراتيجية، الجزائر.
13. دريس، حنان، 2018، الانعكاسات الأمنية للأزمة الليبية على الدول الجوار نموذج تجارة الأسلحة. مجلة البحوث السياسية، العدد 10، 2022.
14. رسولي، أسماء، 2018، التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الأفريقي بين أدوار الدول الاقليمية والقوى الكبرى، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة، الجزائر.
15. سعد، إسماعيل، 2012، دراسات في العلوم السياسية، دار المعرفة، القاهرة.
16. شاكير، ظريف، 2016، معضلة الهجرة في منطقة الساحل الأفريقي، مجلة العلوم القانونية، العدد 13.
17. شبانة ، أيمن، 2007، القوة العظمى والصراعات الأفريقية، مكتبة النور، عمّان.
18. شبانة، أيمن، 2016، أثر التدخل الدولي على ليبيا وانعكاساته، المجلة الدولية، العدد 76، 260.
19. صالح ناصر، 2019. عدم الاستقرار السياسي: المفهوم والمؤشرات. الدراسات المصرية، القاهرة.
20. عبيد، بشرى، 2018، الصراع الدولي والتنافس في منطقة الساحل الافريقي، مجلة البحوث التربوية، المجلد 2، 21.
21. عطوة، رشا، التدخل الدولي وتأثيره على ظاهرة الإرهاب: دراسة حالة ليبيا. مجلة كلية العلوم السياسية والاقتصاد، الجزائر، العدد 13، 1.
22. عمر، خيري، 2020. تغير التدخل الدولي في ليبيا، وانتقل من التماسك إلى التنافس. [مركز الدراسات التركية العربية، إزمير].
23. عياد ،محمد سمير، 2017، السياسات الأمنية الأوروبية في منطقة الساحل. https://blt.ly.com
24. فازية ، ويكن، 2020، التدخل الأجنبي وتحديات استقرار الدولة في أفريقيا: منطقة الساحل نموذجا، مجلة العلوم الإنسانية، الجزائر.
25. مجدان، محمد، 2016، التهديدات الإقليمية للجزائر من منطقة الساحل والصحراء، مجلة العلوم السياسية، العدد 10، الجزائر.
26. مجدي، عبد الرحمن، 1997، طرق تسوية المنازعات الدولية، دار فكر، القاهرة.
27. مكاوي، بهاء الدين 2017. الاستقرار السياسي: مفهومه وتجلياته ومؤشرات قياسيه. مكتبة المعرفة، القاهرة.
28. مصلوح، كريم، 2018 الامن في منطقه الساحل والصحراء، مركز الامارات للدراسات الاستراتيجية، ابو ظبي.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **AJASHSS** and/or the editor(s). **AJASHSS** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructionsو،or products referred to in the content.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).